● أخبار قصيرة

كوريا الشمالية: السياسة الأميركية تدفع نحو حرب عالمية ثالثة

أدانت كوريا الشمالية العمليات العسكرية الأوكرانية على الأراضي الروسية، واعتبرتها عملاً خطيراً تدعمه الولايات المتحدة والدول الغربية. وأكدت بيونغ يانغ على دعمها لروسيا في جهودها لحماية سيادتها. وذكرت وزارة الخارجية الكورية الشمالية في بيان أن "العمليات العسكرية الأوكرانية داخل الأراضي الروسية هي نتيجة لسياسة المواجهة الأمريكية ضد روسيا، والتي تدفع الوضع إلى شفا حرب عالمية ثالثة". وأضافت الوزارة ببيانها: "تتحمل أمريكا وأتباعها المسؤولية الكاملة عن الحادث الأخير، الذي يمكن أن يدفع أوروبا بأكملها إلى حرب شاملة جديدة".

أوزبكستان: قريباً سنستقبل سفيراً لأفغانستان

أكد "عبد الله عارف أوف"، رئيس وزراء أوزبكستان، خلال لقائه مع "عبد الكبير" نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية في حكومة طالبان، استعداد بلاده لتنفيذ مشروع "أفغان-ترانس". وأشار إلى أنه سيتم قريبًا استقبال سفير الإمارة الإسلامية رسميًا في طشقند. وشدد رئيس وزراء أوزبكستان خلال هذا اللقاء على أن أوزبكستان كانت أول دولة تبدأ علاقات رسمية مع الإمارة الإسلامية، مؤكدًا أن العلاقات حاليًا قائمة على أساس التعاون الثنائي وحسن النية. وأكد عارف أوف على تعزيز العلاقات والتفاعل بين أفغانستان وأوزبكستان، مضيفًا أن بلاده تدعم مواقف أفغانستان في الاجتماعات الدولية المهمة وتطرح قضايا ذات تأثير مباشر على الأفغان.

باكستان توافق على شروط صندوق النقد الدولي

تسعى باكستان، بهدف الخروج من الأزمة المالية، إلى التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على حزمة مساعدات مالية بقيمة ٧ مليارات دولار، وقد أُجريت في هذا الإطار عدة جولات من المفاوضات. ومن بين الشروط الأساسية التي وضعها هذا الصندوق الدولي إنشاء إدارة لتسيير الديون وتغيير مديري بعض المؤسسات والإدارات الحكومية بهدف مكافحة الفساد المالي وتعزيز الشفافية. وفي إطار هذه العملية، من المقرر تغيير الرؤساء الماليين والتنفيذيين ومدققي الحسابات في المؤسسات الحكومية الباكستانية، بما في ذلك هيئة الإيرادات الفيدرالية. كما أن إنشاء مركز للمراقبة في وزارة المالية يُعد من الشروط الأخرى التي وضعها صندوق النقد الدولي، والتي وافقت عليها الحكومة الباكستانية.

ضمن مخططاتها لمنطقة آسيا الوسطى

ما هي الأهداف الأميركية وراء منتدى كامكا؟

الوفاق/ منذ بداية الحرب في أوكرانيا، تم إعادة تعريف الجيوسياسية والجيواقتصاد وحتى الجيوثقافة لآسيا الوسطى باستمرار في مختلف المخططات والأفكار الغربية. يتمحور هذا التصميم والتفكير حول زرع الخلاف و العمل على تقليل الاعتمادية الجغرافية لهذه المنطقة على موسكو إلى الحد الأدنى. في الوقت نفسه، تطورت هذه المخططات مع النظر إلى النهج الإقليمية للغرب فيما يتعلق بالتفاعلات العالمية في موارد محددة مثل الطاقة الهيدروكربونية واليورانيوم أو المعادن الخاصة، أو التطورات في أفغانستان أو جنوب القوقاز.

إحدى هذه الأفكار هي "كامكا" التي تهدف إلى تشكيل آسيا وسطى أكبر:

ماهو منتدى كامكا؟

كامكا، وهو اختصار باللغة الإنجليزية لأربع مناطق/دول هي آسيا الوسطى-منغوليا-القوقاز-أفغانستان، و يُعرف في بعض التفسيرات باسم "آسيا الوسطى الكبرى". حالياً، يعتبر كامكا منتدى يتكون من ممثلين عن ١٠ دول، وهو منصة سياسية للحوار في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بين دول هذه المنطقة، كما يعمل على بناء خطاب جيوسياسي لهذه المناطق. ومع ذلك، في الخطاب الرسمي، يقدم كامكا نفسه كآلية غير سياسية وتنموية فقط، وهو أمر يصعب قبوله عملياً. تدعم الولايات المتحدة الأمريكية هذا المنتدى وتطوره في إطار المنظمات غير الحكومية.

عُقدت الاجتماعات الأخيرة لمنتدى كامكا في الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ في مدن طشقند وواشنطن وألماتي وبيشكيك على التوالي. عُقد آخر اجتماع لهذا المنتدى في قيرغيزستان بحضور أكثر من ٣٠٠ ممثل من القطاعين الخاص والحكومي للدول الأعضاء ومشاركة ٦٠ متحدثاً من ٢٥ دولة في شهر يونيو في فندق شيراتون بيشكيك.

على الرغم من حضور ممثلين من جميع دول المنطقة تقريباً في هذا الاجتماع، إلا أن تركمانستان كان لها ممثل واحد فقط. وبسبب الخلافات بين طاجيكستان وقيرغيزستان وكذلك بين أرمينيا و جمهورية أذربيجان، حصل ممثلو طاجيكستان وأرمينيا على فرص أقل لتقديم وجهات نظرهم. كان المتحدثون الرئيسيون في هذا المنتدى هم "فريدريك ستار"، رئيس معهد آسيا الوسطى والقوقاز (ومقره واشنطن)، عادل بايسالوف (نائب رئيس وزراء قيرغيزستان)، تيرهي هاكالا (الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى)، نورية كونتايوا (وزيرة التنمية الرقمية في قيرغيزستان)، أيسولو ماماشوا (ممثلة جورجوكو كينيش في قيرغيزستان)، ليرا ساميكبايوفا (نائبة وزير التعليم والعلوم في قيرغيزستان) وسانجار بولوتوف (نائب وزير الاقتصاد في قيرغيزستان). يوضح هذا المستوى من المتحدثين الرئيسيين والضيوف رفيعي المستوى بوضوح المستوى العالي للاجتماع وأهمية الخطابات المقدمة.

كان التركيز الرئيسي لمنتدى كامكا في بيشكيك على الربط بين المناطق، مع التركيز بشكل خاص على الممر الأوسط. في هذا الاجتماع، في إطار جلسات مختلفة، تم طرح الاستنتاج بأن اقتصادات دول آسيا الوسطى، على الرغم من النمو المستدام بنسبة ٧٠٪ على مدى السنوات السبع الماضية وتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حاجز ٤٥٠ مليار دولار، لا تزال تواجه العديد من القيود بسبب عدم الاتصال الجيواقتصادي وأزمة العبور. في الوقت نفسه، كان المحور الآخر لهذا الاجتماع هو الاتجاه المتزايد لاهتمامات مختلف اللاعبين على المستوى العالمي بآسيا الوسطى مع تطوير منصات "آسيا الوسطى +". تم تقييم هذا الوضع كنتيجة للتطورات الجيوسياسية العالمية، وتمت مراجعة الخطابات الجيوسياسية الجديدة المقابلة. وفي هذا السياق، ركزت بعض الجلسات والاجتماعات الخاصة خلال منتدى كامكا على التقييمات الجيوسياسية الجديدة. كما تم تناول مجالات أخرى مثل الأولويات الأمنية في آسيا الوسطى، والابتكار والرقمنة في التجارة والاقتصاد، والتعاون مع أفغانستان و مشاريع البنية التحتية في منطقة بحر قزوين.

الأهداف والنهج

يمكن دراسة كامكا بشكل عام في إطار هويتين وظيفيتين. أولاً، كمنتدى سياسي-اقتصادي خاص تجربة تزيد عن ١٠ سنوات في المنطقة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. وثانياً، كفكرة أو خطاب جيوسياسي وجيواقتصادي وجيوثقافي تم تطويره مجدداً من قبل الولايات المتحدة. يمكن لكل من هذه الجوانب الوظيفية أن يتبع أهدافاً ونهجاً ودلالات مختلفة. إن تجميع وربط هاتين الهويتين الوظيفيتين مع بعضهما البعض وتطبيق النهج الجيواستراتيجي على المنتدى السياسي كمنصة لبناء الخطاب وتعزيز أجزاء من الجوانب التنفيذية لهذا الخطاب، يمكن أن يتضمن أهدافاً ونهجاً تجميعية، أهمها مايلي:

- في الوقت الذي بذلت فيه روسيا جهوداً منهجية للتكامل الأوراسي مع الربط الأقصى بين المناطق المختلفة تحت النظام الأوراسي لما بعد الاتحاد السوفيتي خلال العقود الثلاثة الماضية، كان سعي و خطاب الغرب هو خروج الأنظمة الفرعية الأوراسية، مثل آسيا الوسطى ، من النظام الأوراسي. إن هدف هذا النهج من قبل الغرب هو تحويل أوراسيا من منطقة عظمى متناغمة إلى منطقة ذات أنظمة فرعية متميزة وحتى متعارضة؛ مثل ما حدث في جنوب غرب آسيا. لذلك، في حين أن كامكا ينظر إلى مزيد من الاتصال بين عدة أنظمة فرعية إقليمية في أوراسيا وشرق آسيا وجنوب آسيا، فإن لديه نظرة انفصالية أقوى في عمق خطابه الجيوسياسي.

-كان الربط الجيوسياسي بين آسيا الوسطى وجنوب القوقاز في إطار الأهداف الجيواقتصادية أحد أفكار الغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي الوقت نفسه، تم متابعة ربط آسيا الوسطى والجنوبية مع التركيز على أفغانستان بجدية من قبل الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١١. ما هو جديد ومبتكر في كامكا هو ربط منغوليا كلاعب أوراسي ناشئ. في عام ٢٠١٩، وقعت الولايات المتحدة ومنغوليا اتفاقية شراكة استراتيجية بحضور رؤساء البلدين في واشنطن، والتي ركزت بوضوح على التعاون في المجالات الأمنية والدفاعية مع نهج جيوسياسي. يبدو أن الموقع الفريد لمنغوليا بين الصين وروسيا، وفي الوقت نفسه الروابط التاريخية والثقافية والحضارية مع آسيا الوسطى، قد طور فكرة التكامل السياسي.

- تتابع الولايات المتحدة نهجها الجيوسياسي والجيواقتصادي الجديد تجاه آسيا الوسطى بعد الحرب في أوكرانيا في إطار "تعدد الخطابات". يعتمد هذا النموذج على تقديم نهج جيوسياسي في شكل خطابات مختلفة، من قبل لاعبين مختلفين (عادة القوى المتوسطة والإقليمية) وخلال فرص متعددة. هذا التعدد الخطابي مع تخصيص موارد كبيرة هو الطريقة الوحيدة التي تمكّن من تغيير نظرة حكومات المنطقة وتوجيه مواردها نحو النهج الجيوسياسي والجيواقتصادي الذي يريده الغرب على المدى القصير والمتوسط. والحقيقة هي أنه على الرغم من الاهتمام الشديد بالخطابات الجيوسياسية والجيواقتصادية المذكورة أعلاه، فإن الغرب ليس لديه الرغبة والقدرة على استثمار عشرات المليارات من الدولارات فيها، ومن هذا المنطلق، فإنه يسعى بتكلفة أقل من واحد بالمائة من ذلك (بضع مئات الملايين من الدولارات) في المجالات الناعمة والخطابية، لتوجيه الموارد والإرادة الداخلية لدول آسيا الوسطى نحو هذه المشاريع الجيوسياسية. كامكا هو أيضاً جزء من هذا المشروع الغربي الكبير تجاه آسيا الوسطى، الذي يتابع أفكاراً مثل الممر الأوسط، وعلى مستوى أعلى، التيار الجيواقتصادي من الشرق إلى الغرب كبديل للتيار القوي الحالي من الشمال إلى الجنوب.

- يهدف كامكا كمنتدى، مثل العديد من الآليات الأمريكية الأخرى، إلى تشكيل شبكة اتصال ونخبوية. كانت نقطة البداية لمنتدى كامكا السياسي زمالة/دورة تكميلية مشتركة بين مؤسسة رامسفيلد (التي أسسها وزير الدفاع الأمريكي السابق) ومعهد آسيا الوسطى والقوقاز (ومقره واشنطن) في عام ٢٠١٣. توفر هذه الزمالات والدورات التدريبية محوراً للنقاش وتبادل الآراء حول الخطابات الجيوسياسية الجديدة وتهيئ الأرضية لنقلها. كما وقع منتدى كامكا مذكرة تفاهم للتعاون مع جمعية الدراسات الأوراسية في اجتماع ألماتي عام ٢٠٢٣. كما أنشأ هذا المنتدى شبكة اتصال إعلامية تشمل شبكة تلفزيونية وإذاعية ووكالة أنباء لتغطية أفكاره في آسيا الوسطى بالتعاون مع أكثر من ٤٠ وسيلة إعلامية.

- إلى جانب النهج الخطابي، يمكن اعتبار كامكا منصة لتوسيع شبكة النفوذ من خلال الدورات التدريبية والمشاريع الخطابية. لا يقتصر جمهور المشاريع التدريبية قصيرة المدى لهذه المؤسسات على الطلاب والناشطين الاجتماعيين فحسب، بل يشمل أيضاً مجموعة واسعة من موظفي الحكومة والنخب السياسية والعسكريين وحتى أبناء القادة المحتملين. يمكن لهذا النهج، إلى جانب المهام المحتملة لكامكا في المجال الاستخباراتي والعملياتي، أن يمهد الطريق للنفوذ العملياتي في آسيا الوسطى. هذا التصور ناتج عن حقيقة أن مؤسسة رامسفيلد ومعهد آسيا الوسطى والقوقاز كلاهما متعاقدان لبعض المشاريع الأمنية والاستخباراتية للحكومة الأمريكية. إن وجود مؤسسات مثل وكالة الاستخبارات المركزية، والكلية العسكرية الأمريكية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وكلية الحرب البحرية، والقوات الجوية الأمريكية، ووزارة الدفاع الأمريكية، وناسا، وجامعة الدفاع الوطني بين داعمي هذه المؤسسات يثبت بوضوح هذا الأمر.

يقدم كامكا نفسه كآلية غير سياسية وتنموية فقط، وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية هذا المنتدى وتطوره في إطار المنظمات غير الحكومية

ألمانيا.. ازدياد حوادث العنف ضد المسؤولين

يتعرض السياسيون الألمان بشكل متزايد للتهديدات والهجمات، مما دفع بعض السياسيين المحليين إلى الانسحاب من العمل السياسي لحماية أنفسهم وعائلاتهم. وقد أثار هذا الوضع تساؤلات حول كيفية وقف هذا العنف.

شهدت ألمانيا في الأشهر الأخيرة العديد من الهجمات على السياسيين وموظفي الانتخابات في جميع أنحاء البلاد. ومن بين هذه الحوادث:

١. الهجوم على ماتياس إيكه، سياسي من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، في مايو ٢٠٢٤ أثناء تعليقه ملصقات انتخابية.

٢. تعرض ناشط انتخابي من حزب الخضر للهجوم والسرقة في براندنبورغ في أغسطس.

٣. تعرض أدلين أبيمنوي أومو، سياسي من الحزب الديمقراطي المسيحي، لإهانات عنصرية وهجوم في يوليو.

٤. الهجوم على مكتب بودو راملو، رئيس وزراء ولاية تورينغن، في يوليو.

تشير إحصاءات المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية الألمانية إلى زيادة كبيرة في الجرائم ذات الدوافع السياسية في السنوات الأخيرة، حيث تم تسجيل أكثر من ١٠٥٠٠ جريمة ضد ممثلي الأحزاب بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣.

يؤثر هذا العنف بشكل خاص على السياسيين المحليين، مما دفع العديد منهم إلى الاستقالة من مناصبهم. وفقًا لدراسة أجرتها مؤسسة كوربر، فإن أكثر من واحد من كل أربعة رؤساء بلديات ممن تعرضوا للتهديد سابقًا يفكرون في الاستقالة.

يرى علماء الاجتماع أن هذا الوضع يعكس "تصاعد العنف في المجتمع"، ويشيرون إلى دور حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف في تأجيج الخطاب السياسي.

تسعى الحكومة الألمانية إلى تحسين الحماية الجنائية للمسؤولين المنتخبين من خلال مشروع قانون يهدف إلى تجريم الملاحقة السياسية وحماية السياسيين المحليين من الهجمات.

يشير الباحثون إلى زيادة "حادة" في الميل إلى استخدام العنف، خاصة بين الشباب وفي الهوامش المتطرفة من المجتمع، مع ملاحظة أن التطرف قد وصل الآن إلى مركز المجتمع في كثير من الحالات.